الأمم المتحدة

EP

UNEP/EA.3/23

Distr.: General
25 September 2017

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الثالثة
نيروبي، ٤-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*
أداء برنامج العمل والميزانية، بما في ذلك
تنفيذ قرارات جمعية البيئة

التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢/٢٤ المتعلق بمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتعزيز التنمية المستدامة للرعي والمراعي

تقرير المدير التنفيذي

موجز

يتضمن هذا التقرير معلومات محدَّثة عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢/٢٤ المتعلق بمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتعزيز التنمية المستدامة للرعي والمراعي. وفي القرار ٢/٢٤، أهابت جمعية الأمم المتحدة للبيئة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يزيد الوعي العالمي بمسائل الرعي والمراعي المستدامة، وطلبت إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

ويتناول التقرير التقدم المحرز فيما يتعلق بطلب جمعية الأمم المتحدة للبيئة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة استكشاف ما إذا كانت هناك ثغرات في الأسلوب المتبع حالياً في تقديم الدعم التقني وفي البيانات البيئية والتقييمات الاجتماعية-الاقتصادية.

ويستجيب برنامج البيئة للقرار أساساً من خلال التعاون مع المؤسسات الوطنية والدولية في تنظيم مناسبات جانبية خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى، وبالبدء في مشاريع جديدة في مجال الإدارة المستدامة للأراضي. وتسهم المشاريع في تحقيق الإنجازات المتوقعة من البرنامجين الفرعيين المتعلقين بالإدارة البيئية وإدارة النظم الإيكولوجية من برنامجي العمل لفترتي السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ و٢٠١٨-٢٠١٩.

* UNEP/EA.3/1.

أولاً – مقدمة

١- يتضمن هذا التقرير معلومات عن تنفيذ القرار ٢/٢٤ المتعلق بمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتعزيز التنمية المستدامة للرعي والمراعي، إلى جانب التوصيات والإجراءات المقترح اتخاذها.

ثانياً – التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢/٢٤

٢- شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إجراء تحليل للثغرات الموجودة فيما هو قائم من بيانات ومعلومات متعلقة بتقييمات المراعي والرعي، عملاً بالفقرة ٩ من القرار ٢/٢٤. وسيحدد تحليل الثغرات المعلومات والثغرات عن طريق مقارنة ما يتوافر ويسهل الحصول عليه من معلومات عن المراعي والرعاة بالمعلومات المتصلة بالاحتياجات في مجالي تعزيز الرعي المستدام وحماية المراعي. وقد وُضِعَت المنهجية وأُنشئت أداة شبكية إلكترونية لجمع وتخزين البيانات الفوقية، وجرى اختبارهما في دراسة تجريبية لاستطلاع مدى توافر المعلومات المتعلقة بالمراعي والرعي في قواعد البيانات البيئية الدولية. وقد أظهر التحليل الأولي نقصاً عاماً في المعلومات المصنفة على مستوى مجدٍ يصلح لإرشاد عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمراعي والرعي، على الرغم من وجود معلومات غزيرة عن الموائل والنظم الإيكولوجية والإنتاج الحيواني، ضمن أمور أخرى. وقام برنامج البيئة بتعبئة الأموال الأولية اللازمة للشروع في تحليل الثغرات، وجرى التعاقد مع شركة غريد–أريندال (GRID-Arendal) للمساعدة على تنفيذ الدراسة.

٣- ويعكف برنامج البيئة على وضع مقترحات لمشاريع تركز على الرعي والمراعي المستدامين، وستُقدَّم للنظر في إمكانية تمويلها من الصندوق العالمي لحفظ البيئة، في سياق الفقرات ٣ و٤ و٦ من القرار. وتمتثل مقترحات المشاريع المذكورة للتوصيات الواردة في القرار وفي برنامج عمل شعبة النظم الإيكولوجية.

٤- وأثناء الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المعقود في كانكون بالمكسيك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قام برنامج البيئة، بالاشتراك مع معهد بوتوسينو للبحوث العلمية والتكنولوجية (Instituto Potosino de Investigación Científica y Tecnológica)، ومؤسسة الحفظ الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وجمعية إدارة المراعي، والائتلاف الدولي للأراضي، والمعهد الدولي لبحوث الماشية، والمؤتمر الدولي للمراعي، والمؤتمر الدولي للمروج، وائتلاف جماعات الضغط الأوروبية العاملة لصالح الرعي في شرق أفريقيا، ومبادرة يولدا (Yolda Initiative)، ومؤسسة التنوع على الأرض (Divers Earth)، بتنظيم مناسبة جانبية بعنوان ''المروج والمراعي في العالم معرضة للخطر: دور الرعاة والماشية في حفظ التنوع البيولوجي العالمي''. وأثناء هذه المناسبة، أيد ٢٨ بلداً و٤٦ منظمة بياناً يعلن أن المروج والمراعي الطبيعية، على الصعيد العالمي، معرضة بشدة لخطر الانقراض، ويحث على اتخاذ إجراءات لحماية وصون الخدمات التي تقدمها هذه النظم الإيكولوجية للحفاظ على حياة الإنسان. ويستجيب هذا الإجراء للفقرات ١١ و١٢ و١٣ من القرار.

٥- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، قام برنامج البيئة، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ومرفق البيئة العالمية والبنك الدولي والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، بالاشتراك في استضافة مناسبة جانبية خلال المؤتمر العالمي للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة المعقود في هاواي بالولايات المتحدة الأمريكية. ويستجيب هذا الإجراء للفقرات ١١ و١٢ و١٣ من القرار.

٦- وأيضاً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، شارك برنامج البيئة في حلقة العمل التشاورية لأصحاب المصلحة في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، المعقودة في نيروبي، بهدف إطلاع المجتمع المدني بالمنطقة على القرار ٢/٢٤ ومناقشة الخطط اللازمة لتنفيذه على الصعيد القطري، في سياق الفقرة ٥ من القرار.

٧- وانضم برنامج البيئة إلى لجنة توجيهية دولية تعمل على تكريس سنة دولية للمراعي والرعاة. ويشمل الأعضاء الآخرون منظمة الأغذية والزراعة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والمؤتمر الدولي للمراعي، والمعهد الدولي لبحوث الماشية، والائتلاف الدولي للأراضي.

٨- وقد اعترف المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، في دورته السادسة عشرة، المعقودة في ليبرفيل، بأهمية القرار ٢/٢٤، ودعا إلى مواصلة تنفيذه في أفريقيا. وإضافة إلى ذلك، أعرب المؤتمر عن تأييده الكامل لتقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة يكرس عام ٢٠٢٠ سنة دولية للمراعي والرعي. ويستجيب هذا الإجراء للفقرتين ٣ و٥ من القرار.

٩- وأثناء الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، المعقود في مدينة أوردوس بالصين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، قام برنامج البيئة، بالاشتراك مع حكومات الصين وكينيا ومنغوليا وجنوب أفريقيا، ومنظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، بتنظيم مناسبة جانبية بشأن العلاقة بين الأرض والأحياء البرية.

ثالثاً – التوصيات والإجراءات المقترح اتخاذها

١٠- سيقدَّم تقرير يستند إلى تحليل الثغرات الموجودة فيما هو قائم من بيانات ومعلومات متعلقة بتقييمات المراعي والرعي إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الرابعة وإلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في دورته الرابعة عشرة. وسيتضمن التقرير توصيات بالإجراءات التي يمكن أن تسهم في زيادة الوعي العالمي بالمراعي والرعي، وفي تعزيز الرعي المستدام وحماية المراعي، مع مراعاة المعارف والتكنولوجيا المحلية والخاصة بالشعوب الأصلية.

١١- وقد تود جمعية الأمم المتحدة للبيئة النظر في إنشاء محفل متعدد القطاعات (أو تعزيز محفل موجود بالفعل) لتيسير التفاعل بين وزارات البيئة وسائر الوزارات المعنية (أي وزارات الزراعة أو الإنتاج الحيواني أو تخطيط استخدام الأراضي)، والشعوب الأصلية ومنظمات المجتمع المدني، بغرض تعزيز الإدارة المتكاملة للمراعي والرعي المستدام، بوصفهما وسيلة رئيسية للمساهمة في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة.

١٢- وسيواصل برنامج البيئة دعم الجهود المشتركة الجارية التي تبذلها البلدان وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني لتكريس سنة دولية للمراعي والرعاة، مما سيزيد الوعي في جميع أنحاء العالم بأهمية المراعي والرعي بالنسبة لمجالات من بينها الأمن الغذائي العالمي، ويعزز الرعي المستدام والإدارة المستدامة للمراعي، وينوِّر السياسات العامة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء.